باء – صون السلام والأمن وبناء السلام بعد انتهاء النزاع

المقرر المؤرخ ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٠ (الجلسة ٤١١٩): بيان من الرئيس

في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٠، قدم الأمين العام إلى المجلس التقرير المتعلق بدور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم[١١]. وقدم الأمين العام لمحة عامة عن تطور مشاركة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، مع تحديد العناصر الرئيسية التي تحبذ نجاح تلك العمليات، وتسليط الضوء على السبل التي ساعد بها حفظ السلام عليها في الماضي، واقتراح الطرق التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تدعم جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشكل أفضل في المستقبل.

ولاحظ الأمين العام أن التجارب السابقة تشير إلى أنه ينبغي إرساء الأساس الذي يستند إليه نجاح برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في اتفاق السلام الذي ينص على إنهاء النزاع. وينبغي، عند الاقتضاء، الاعتراف بدور الأطفال في النزاعات المسلحة وينبغي أن يعتد بحقوق الطفل على أنها أولوية صريحة في عمليات صنع السلام وبناء السلام وتسوية النزاعات، سواء في اتفاق السلام أو في خطط نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأعلن الأمين العام أن عمليات حفظ السلام في المستقبل، كلما كان ذلك مناسبا، ستضم عاملين حاصلين على تدريب مناسب في مجال القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان وقانون اللاجئين، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالطفل والمساواة بين الجنسين.

ولاحظ أن عملية نزع السلاح قد تتطلب الحصول على قدر كبير من المهارات التقنية والمعرفة المؤسسية. وشدد الأمين العام على الخطر الذي يشكله تدفق الأسلحة عبر الحدود، وأشار إلى أنه إذا أريد القيام بنزع السلاح بشكل فعال، فقد يكون من الضروري فرض حظر محلي على الأسلحة وجزاءات محددة الهدف. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تكون لعمليات حفظ السلام القدرة على رصد حركة الأسلحة ومراقبتها على الصعيد الإقليمي، بينما يركز المجتمع الدولي على البعد الاقتصادي لتدفقات الأسلحة.

وفيما يتعلق بالتسريح، كشف الاستعراض عن أهمية تمتع عمليات حفظ السلام بدور سياسي قوي وإتاحة الموارد الكافية لها، بما في ذلك القدرة على الردع في بعض الأحيان. علاوة على ذلك، أضاف أنه كان من المفيد أحيانا توفير التمويل اللازم ضمن الميزانية المقررة لعملية حفظ السلام للسماح ببدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ورأى أن المجلس قد يرغب في اعتبار عمليات التسريح، أو المراحل المبدئية منها على الأقل، جزءا لا يتجزأ من ولاية عمليات حفظ السلام، وذلك عندما تؤدي هذه العناصر دورا حاسما في كفالة السلام، حتى يتسنى دعمها من الاشتراكات المقررة للعملية.

وفيما يتعلق بإعادة الإدماج، أشار الأمين العام إلى أنه بينما قد تقدم عملية حفظ السلام مساهمات مباشرة في إعادة الإدماج وتساعد في تهيئة إطار سياسي واجتماعي-اقتصادي مناسب، فإن من الضروري بذل جهود إضافية لتعزيز إمكانية حصول الأمم المتحدة على المهارات والموارد المطلوبة في هذا الصدد. علاوة على ذلك، فإن يمكن أيضا تعزيز قدرة عمليات حفظ السلام على دفع عملية إعادة

(١١) S/2000/101، المقدم عملا بالبيان الرئاسي المؤرخ ٨ تموز/يوليه ١٩٩٩ (S/PRST/1999/21).

الإدماج قدما عن طريق تعزيز التنسيق المؤسسي داخل المجتمع الدولي.

ولاحظ الأمين العام أن النجاح النهائي لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قد يقتضي الاستمرار في بذل الجهود بعد فترة طويلة من انسحاب عملية حفظ السلام المتعددة التخصصات. وقد يساعد نشر بعثة للمتابعة، في شكل عملية لحفظ السلام محورها الشرطة أو بعثة سياسية، على دعم الإنجازات التي تحققت والتمكين من إحراز مزيد من التقدم. وذكّر الأمين العام بأن دور عمليات حفظ السلام في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بعد انتهاء التراع يستمد جذوره من عملية بحث أوسع نطاقا عن السلام والتنمية ويصب فيها، وأشار إلى أن الدور الرئيسي للمجتمع الدولي في هذه العملية يتمثل في توفير الدعم الواضح والمستمر والمتسم بالإصرار لعملية للسلام الشامل وتقديم المساعدة طويلة الأجل للتنمية.

وفي الجلسة ٤١١٨، المعقودة في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٠، أدرج المجلس في جدول أعماله التقرير السالف الذكر[١١]. وقدم الأمين العام إحاطة إعلامية للمجلس وأدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس وممثلو إندونيسيا والبحرين والبرتغال (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي[١٢]) والجزائر وجنوب أفريقيا وسنغافورة وغواتيمالا وكرواتيا وكوستاريكا وكولومبيا ومصر ومنغوليا والنرويج ونيوزيلندا واليابان.

وأكد الأمين العام في إحاطته الإعلامية أنه على الرغم من أن المسؤولية الأساسية عن إعادة الإدماج تقع خارج نطاق حفظ السلام، فإن عمليات حفظ السلام يمكن أن تؤدي دورا رئيسيا في هذا العنصر من إعادة التعمير فيما بعد التراع، وذلك بضمان أن تنظر جميع الفصائل إلى العملية السياسية باعتبارها توفر بديلا عادلا ومشروعا عن العنف. وأضاف أنه يرى، لكي تنجح عمليات حفظ السلام في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، أنها تحتاج إلى توسيع نطاق الأدوات المتاحة لها. فعلى سبيل المثال، يلزم تعزيز التركيز على احتياجات الجنود الأطفال، وأن يأخذ المجلس بنهج أكثر مرونة في استخدام الأنصبة المقررة من التمويل للعناصر الحاسمة من نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لكي يمكن لتلك العملية أن تمضي قدما للأمام حتى في أثناء حشد التمويل من خلال مصادر طوعية. كما يلزم تحسين القدرة على معرفة أماكن وجود الخبراء والمدربين المتمرسين في مجال نزع السلاح بغرض الخدمة في عمليات حفظ السلام في الميدان. واختتم بأن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ليست سوى جزء واحد من النهج المتعدد الأوجه الضروري لنجاح حفظ السلام في القرن الحادي والعشرين[١٣].

وأعرب المتكلمون في بياناتهم، في جملة أمور، عن تأييدهم للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام؛ وشددوا على حاجة المجلس إلى أن يتعلم من التجارب السابقة في حفظ السلام ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وأن يواصل إيلاء الأهمية لهذه العملية باعتبارها جسرا مهما للانتقال من حالة وقف الأعمال العدائية إلى السلام المستدام؛ وأشاروا إلى أن مراحل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أمور تدعم كل منها الأخرى، ويتوقف النجاح العام للعملية على نجاح كل مرحلة من مراحلها. وشددت الوفود على ضرورة التنسيق فيما بين جميع الجهات الفاعلة المشاركة في تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وأهمية الإرادة السياسية للأطراف من أجل نجاح العملية.

(١٢) أعربت إستونيا وأيسلندا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية وتركيا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا وليختنشتاين ومالطة وهنغاريا عن تأييدها للبيان.

(١٣) S/PV.4118، الصفحتان ٢-٣.

كما اتفق المتكلمون على ضرورة إدماج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في التخطيط لبعثات حفظ السلام واتفاقات السلام، وأشاروا إلى الحاجة إلى ولاية واضحة لبعثات حفظ السلام. ووجّه الممثلون الاهتمام إلى ضرورة توفير الموارد الكافية لعمليات حفظ السلام، ووقف تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى مناطق النزاع، وتعزيز تنفيذ حظر الأسلحة من أجل فعالية عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وشدد المتكلمون، بوجه عام، على ضرورة ضمان الموارد الكافية. وأكدت عدة وفود ضرورة إحداث توازن بين الاشتراكات المقررة والتبرعات تحقيقا لفعالية تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فضلا عن ضرورة استمرار الدعم المقدم من المجتمع الدولي والمؤسسات المالية[١٤]. ولاحظ ممثل فرنسا أن نقص الموارد المالية يكون في حالات كثيرة للغاية سببا لإخفاق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وأعرب عن اعتقاده أن هذه البرامج ينبغي أن تتمكن، على الأقل في المراحل الأولى، من استخدام ميزانيات عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، رأى أن مبادرات الأمين العام بشأن الأموال الأساسية للمشاريع ذات التأثير السريع ضمن الميزانيات المقررة لعمليات حفظ السلام جديرة بالتشجيع[١٥]. وأكد ممثل الجزائر أنه ينبغي إيلاء اهتمام أكبر لإعادة الإدماج وتمويلها في المستقبل من خلال موارد بعثات الأمم المتحدة وليس على أساس المساهمات الطوعية، التي لا يمكن التنبؤ بها وكثيرا ما تقصر عن احتياجات العمليات[١٦].

ورأي ممثل الولايات المتحدة أن أعمال إعادة الإدماج تختلف عن أنشطة حفظ السلام التقليدية لنزع السلاح والتسريح. وفي حين يتم تنفيذ نزع السلاح والتسريح في بعض الأحيان بالاشتراك بين الوكالات الإنسانية، فإنه يقع ضمن اختصاص المجلس، ويشكل في كثير من الأحيان جزءا من عمليات حفظ السلام. أما إعادة الإدماج فيجب أن تعتبر من أنشطة بناء السلام أو التنمية بعد انتهاء النزاع[١٧].

وتناول العديد من المتكلمين أيضا مسألة الجنود الأطفال السابقين والأطفال المتأثرين بالحروب في سياق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأعربت بعض الوفود عن التقدير لإدراج مستشاري حماية الأطفال في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التابعة لبعثتي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون[١٨]. ووجه عدد من المتكلمين الاهتمام إلى الاحتياجات المماثلة للنساء المقاتلات السابقات اللاتي يتعرضن بصفة خاصة للخطر في مرحلة ما بعد النزاع[١٩]. وأعرب عدة ممثلين عن اعتقادهم أن الالتزام بضمان أمن المقاتلين السابقين الذين يقررون إلقاء أسلحتهم ينبغي أن يمثل جزءا لا يتجزأ من برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج[٢٠].

---

(١٤) المرجع نفسه، الصفحة ٤ (الصين)؛ والصفحة ٨ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ١٢ (ماليزيا)؛ والصفحة ١٥ (جامايكا).

(١٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٨.

(١٦) المرجع نفسه، الصفحة ٢٦.

(١٧) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(١٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٠ (ناميبيا)؛والصفحة ٢١ (أوكرانيا)؛والصفحة ٣٤ (اليابان)؛ S/PV.4118 (Resumption 1)، الصفحة ١٢ (سنغافورة).

(١٩) S/PV.4118، الصفحة ٨ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ١٠ (ناميبيا)؛ والصفحة ٢٢ (بنغلاديش)؛ والصفحة ٢٨ (جنوب أفريقيا).

(٢٠) S/PV.4118، الصفحة ٢٢ (بنغلاديش)؛والصفحة ٢٨ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحة ٣٢ (النرويج)؛ S/PV.4118 (Resumption 1)، الصفحة ٧ (البحرين).

وأكد ممثلا ماليزيا وكرواتيا أنه ينبغي إعادة إدماج جميع المقاتلين السابقين، فيما عدا المسؤولين منهم عن ارتكاب جرائم حرب[٢١].

وحذر ممثل نيوزيلندا من تحديد نُهُج تفصيلية لسياسات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يمكن تطبيقها على جميع الحالات، لعدم وجود حالتين متماثلتين لبناء السلام بعد انتهاء النزاع. ورغم ذلك، فإنه بالرجوع إلى تجربة بلده في تيمور الشرقية، أشار إلى أن التوقيت الجيد للاستجابة يمثل أحد المبادئ الرئيسية التي يمكن تطبيقها بصفة عامة[٢٢]. وشاركه في ذلك الرأي ممثل كندا، الذي أفاد بأن سرعة وحجم العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة لحفظ السلام يضفيان مصداقية على جهود المنظمة وعلى المبادرات الوطنية، وأنه لإدراج عنصر مجدٍ لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ولاية عمليات حفظ السلام، يتعين على المجلس أن يبدي إرادة حقيقية في بناء القدرة على النشر السريع والملائم[٢٣].

وفيما يتعلق بتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، أبرز ممثلا الجزائر ومنغوليا ضرورة احترام مبادئ الاستقلال السياسي والسيادة والسلامة الإقليمية لجميع الدول المعنية، على النحو المحدد في الميثاق[٢٤]. واسترعى عدد من الوفود أيضا الاهتمام إلى الدور الذي تؤديه الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج[٢٥].

وفي الجلسة ٤١١٩، المعقودة في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٠، التي أدرج فيها المجلس ثانيةً في جدول أعماله تقرير الأمين العام المذكور أعلاه[٢٦]، أدلى الرئيس (بنغلاديش) ببيان باسم المجلس[٢٧]، وبه قام المجلس بأمور، من بينها أنه:

أكد على أن عملية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم تمثل خطوات تدعم الواحدة منها الأخرى؛

شدد على أن الالتزام السياسي للأطراف المشتركة في عملية السلام هو شرط مسبق لنجاح برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛

أكد من جديد أن نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم ينبغي أن يتم في بيئة آمنة ومأمونة مما سيبعث لدى المقاتلين السابقين الثقة لإلقاء سلاحهم؛

أكد بصفة خاصة على أهمية نزع سلاح الجنود الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم، فضلا عن مراعاة المشاكل التي يواجهها الأطفال المتضررون من الحرب في مناطق البعثات؛

رحب بمبادرة الأمين العام التي ترمي إلى جعل جميع عمليات حفظ السلام تضم موظفين تلقوا التدريب المناسب في مجال القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين، بما في ذلك الأحكام المتصلة بالأطفال ومسائل الجنسين؛

سلم بأن تمويل برامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم على النحو الكافي وفي المواعيد المحددة، عامل حاسم في تنفيذ أي عملية من عمليات السلام بنجاح.

---

(٢١) S/PV.4118، الصفحة (ماليزيا)؛ S/PV.4118 (Resumption 1)، الصفحة ٦ (كرواتيا).

(٢٢) S/PV.4118 (Resumption 1)، الصفحة ٢.

(٢٣) S/PV.4118، الصفحة ١٩.

(٢٤) المرجع نفسه، الصفحة ٢٧ (الجزائر)؛ S/PV.4118 (Resumption 1)، والصفحة ٤ (منغوليا).

(٢٥) S/PV.4118، الصفحة ٥ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٢٧ (الجزائر)؛ S/PV.4118 (Resumption 1)، الصفحة ٧ (البحرين)؛ والصفحة ١٦ (مصر).

(٢٦) S/2000/101.

(٢٧) S/PRST/2000/10.